

النشرة اليوهية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

19 اب (أغسطس) 2020 نشرة يووية الكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



سوير واجول يطالب بتفعيل حالة الطوارئ اللقتصادية في تونس دعا رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول، الحكومة التونسية ا

الإجراءات الضرورية الكفيلة بدفع التنمية في الجهات ومساندة كل القطاعات الاقتصادية وخاصة الهشة منها، علاوة على مواصلة إقرار مواثيق للمنظومات القطاعية الحيوية وإصلاح قانون الصرف والتصدي للاقتصاد الموازي وإدماج ما يمكن إدماجه في القطاع المنظم".

وكان الاقتصاد التونسي قد سجل أسوأ نتيجة اقتصادية له منذ سنة 1997 حيث كشف المعهد التونسي للإحصاء (حكومي) عن تراجع نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 2020 في المائة مع نهاية الفصل الثاني من 2020، حيث شمل هذا الانكماش معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

■ Samir Majoul Calls for Initiating the Economic Emergency in Tunisia

The President of the Tunisian Union for Industry, Commerce & Handicrafts Samir Majoul, called on the Tunisian government to "activate the state of economic emergency in order to protect economic sovereignty and the immunity of the national economic fabric after the official authorities confirmed the registration of an unprecedented economic contraction in Tunisia during the second quarter of the current year. The decline exceeds 21 percent, with the number of unemployed increasing by about 100,000, bringing the unemployment rate to 18 percent of the total active population, after it had stabilized for years at around 15 percent.

Majoul stressed, "the need to work to provide new conditions for a start to revive the economy by expediting major economic reforms and

دعا رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة سمير ماجول، الحكومة التونسية إلى "تفعيل حالة الطوارئ الاقتصادية من أجل حماية السيادة الاقتصادية ومناعة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أكدت السلطات الرسمية تسجيل حالة انكماش اقتصادي غير مسبوق في تونس خلال الربع الثاني من السنة الحالية، وهو ما جعل نسبة التراجع تتجاوز 21 في المئة مع تزايد عدد العاطلين عن العمل بنحو 100 ألف لتصل نسبة البطالة إلى 18 في المائة من مجموع السكان الناشطين بعد أن استقرت لسنوات في حدود 15 في المائة

وشدد ماجول على "ضرورة العمل على توفير شروط انطلاقة جديدة لإنعاش الاقتصاد من خلال الإسراع بالإصلاحات الاقتصادية الكبرى واتخاذ كل

taking all necessary measures to boost development in the regions and support all economic sectors, especially the fragile ones, in addition to continuing to approve charters for vital sectoral systems, reforming the exchange law and addressing the parallel economy, and the inclusion of what could be incorporated into the formal sector."

The Tunisian economy had recorded its worst economic result since 1997, as the Tunisian Institute of Statistics (governmental) revealed that the rate of economic growth decreased by 21.6 percent by the end of the second quarter of 2020, as this contraction included most economic sectors except the agricultural sector.

Source (Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

وجلس الغرف السعودية: القطاع الخاص شريك فعّال في عوليّة التنوية الشاولة

ن بعد.

وكشف التقرير عن مواصلة القطاع الخاص السعودي أداؤه القوي كشريك فعال في عملية التنمية الشاملة وتحقيق رؤية 2030، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات اقتصادية تتمثل في نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص حوالي 1073.7 مليار ريال عام 2019 بعد أن كان حوالي 1000 مليار ريال عام 2016 أي بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 2.4 في المئة خلال الفترة من 2016 وحتى 2019. وبين التقرير أن

أزمة جائحة كورونا أفرزت مدى أهمية الاستثمار في العلم والتكنلوجيا حيث أصبح المجال الافتراضي حاجة ملحة وضرورة حتمية داخل الحياة الجديدة.

المصدر (موقع مجلس الغرف السعودية، بتصرّف)



أظهر تقرير اقتصادي أعدته الوحدة الاقتصادية في مجلس الغرف السعودية بعنوان: "جائحة فيروس كورونا والقطاع الخاص السعودي"، أنه على الرغم من التحديات الكبيرة والصعوبات البالغة التي واجهتها المملكة في ظل الأزمة الراهنة، إلا أن المبادرات التي أطلقتها الحكومة كان لها أثراً كبيراً في تخفيف حدة هذه الأزمة على القطاع الخاص. وبين التقرير أنّه على الرغم من تضرر معظم منشآت القطاع الخاص، إلا أن الأزمة قد أضاءت أنواراً لفرص استثمارية لم تكن مستغلة بشكل جيد

فترة ما قبل الأزمة وعلى رأسها الفرص المرتبطة ببعض الصناعات التحويلية والصناعات المستهدف إحلال منتجاتها محل الواردات، والأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي والدوائي، فضلاً عن أنشطة التجارة الالكترونية والتعليم والتدريب

CSC: The Private Sector is an Effective Partner in the Comprehensive Development Process

An economic report prepared by the economic unit in the Council of Saudi Chambers entitled: "The Coronavirus Pandemic and the Saudi Private Sector" showed that despite the great challenges and extreme difficulties that the Kingdom faced in light of the current crisis, the initiatives launched by the government had a great impact in alleviating its severity of this crisis is on the private sector.

The report indicated that despite the damage of most of the private sector facilities, the crisis has illuminated the investment opportunities that were not well exploited in the pre-crisis period, mainly the opportunities associated with some manufacturing industries targeted to replace imports with their products, and activities related to food and drug security, in addition to e-commerce

activities, education and distance training.

The report revealed that the Saudi private sector continues its strong performance as an effective partner in the comprehensive development process and the realization of Vision 2030, and this is evidenced by several economic indicators represented in the growth of the private sector's GDP of about 1073.7 billion riyals in 2019 after it was about 1000 billion riyals in 2016, i.e. an increase of about 2.4 percent during the period from 2016 to 2019. The report indicated that the Corona pandemic crisis has revealed the importance of investing in science and technology, as the virtual field has become an urgent need and an inevitable necessity within the new life.

Source (Council of Saudi Chambers Website, Edited)

الوركزي القطري يتوقّع انكواشا اقتصاديا في 2020

والغاز، حيث أطلقت سندات لأجل خمس سنوات بقيمة ملياري دولار عند 300 نقطة أساس فوق سندات الخزانة الأميركية، وسندات لأجل عشر سنوات بقيمة ثلاثة مليارات دولار عند 305 نقاط أساس فوق نفس المقياس، وسندات لأجل ثلاثين عاما بقيمة خمسة مليارات دولار عند 4.4 في المئة.

وخلال يونيو الماضي طلبت الحكومة القطرية من المؤسسات ذات التمويل الحكومي، خفض الإنفاق على أجور الموظفين غير القطربين،

بنسبة 30 في المئة، بدءا من أ يوليو (تموز) الماضي، إما عن طريق تقليل الرواتب أو تسريح العمال بإشعار لمدة شهرين.

المصدر (موقع العربية. نتُ، بتصرّف)



QCB Expects an Economic Contraction in 2020

The Qatari Central Bank expected that the Qatari economy will contract this year due to weak oil prices and the Coronavirus crisis, after it fell 0.3 percent last year. The report shows that the initial analysis of the central bank indicates that if these unfavorable conditions continue for an extended period, the real GDP growth will remain negative in 2020. The report showed real GDP contraction in 2019 by 0.3%, mainly due to a slowdown in the oil and gas sector.

Qatar raised \$10 billion through the process of issuing three-tier bonds in May, to cope with the burden of Corona, and the decline in oil and

توقّع مصرف قطر المركزي، أن ينكمش الاقتصاد القطري هذا العام بسبب ضعف أسعار النفط وأزمة فيروس كورونا، وذلك بعد أن تراجع 0.3 في المئة العام الماضي. ويبيّن التقرير أن التحليل المبدئي للمصرف المركزي يشير إلى أنه إذا استمرت تلك الظروف غير المواتية لفترة ممتدة فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيظل سلبيا في 2020.

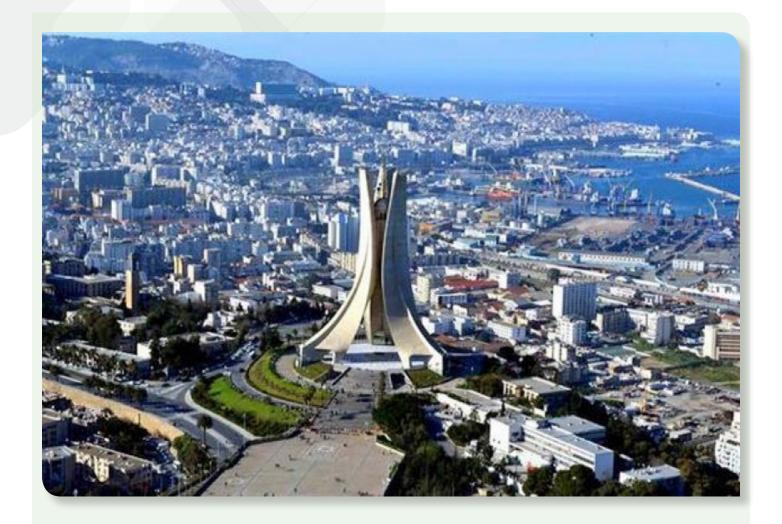
وأظهر التقرير انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2019 بنسبة %0.3، فيما يرجع بشكل رئيسي إلى تباطؤ في قطاع النفط والغاز.

وجمعت قطر 10 مليارات دولار من خلال عملية إصدار سندات على ثلاث شرائح في مايو (أيّار) الماضي، لمواجهة أعباء كورونا، وتراجع أسعار النفط

gas prices, as it launched five-year bonds worth two billion dollars at 300 basis points over US Treasury bonds, and ten-year bonds worth \$3 billion at 305 basis points above the same amount and 30-year bonds worth \$5 billion at 4.4%.

Last June, the Qatari government requested the government-funded institutions to reduce their spending on non-Qatari employees' wages by 30 percent, starting from July 1, either by reducing salaries or laying off workers with a two-month notice.

Source (Al-Arabiya.net, Edited)



الجزائر تسوح للقطاع الخاص بتأسيس بنوك وشركات نقل جوَّى

أعلن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عن السماح للقطاع الخاص بتأسيس بنوك وشركات نقل جوي وبحري للسلع والركاب من أجل تقليص النفقات، لافتا إلى أنّ "هذه الخطوة تأتي في إطار إصلاحات أوسع نطاقا تنفذها الجزائر لمواجهة المشكلات المالية الناجمة عن الانخفاض الحاد في إيرادات صادرات الطاقة المصدر الرئيسي للتمويل الحكومي".

وأوضح الرئيس تبون، أنّ "العمل ينصبّ اليوم على تشجيع مستثمري القطاع الخاص وتحسين مناخ الاستثمار في مسعى لتطوير القطاع غير النفطي وتقليص الاعتماد على النفط والغاز"، لافتا إلى أنّه "لا أمانع اليوم إنشاء مستثمرين من القطاع الخاص لشركات خاصة للطيران والنقل البحري للبضائع وللمسافرين وكذلك لينوك".

وكشف تبون عن انخفاض احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي إلى 57 مليار دولار من 62 مليار دولار في يناير (كانون الثاني)، في حين من المتوقع أن تصل إيرادات تصدير الطاقة 24 مليار دولار هذا العام مقارنة مع 33 مليار دولار في 2019.

وأكّد أنّ "التقديرات تشير إلى أن فاتورة خدمات نقل البضائع تبلغ 12.5 مليار

دولار سنويا، وبالتالي بات من الضروري إيجاد حل لهذه الوضعية".

وشدد على أنّ اكل الأبواب مفتوحة أمام المستثمرين وكذلك أبواب البنوك تبقى مفتوحة أمامهم. لكننا نريد مشروعات تخلق الثروة وتوفر الوظائف وتقلل

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

■ Algeria Allows the Private Sector to Establish Banks & Air Transport Companies

Algerian President Abdelmadjid Tebboune announced that the private sector had been allowed to establish banks and aviation & maritime transport companies for goods and passengers in order to reduce expenditures, pointing out that "this step comes within the framework of broader reforms implemented by Algeria to face the financial problems resulting from the sharp decline in energy export revenues which is the main source of the government funding."

President Tebboune said, "Today, work is focused on encouraging private sector investors and improving the investment climate in an effort to develop the non-oil sector and reduce dependence on oil and gas," adding "today I do not mind the establishment of private investors for private companies for aviation and maritime transport of goods and passengers as well as to banks".

He stressed that "it is estimated that the bill for freight transportation services amounts to \$12.5 billion annually, and therefore it is necessary to find a solution to this situation."

Tebboune revealed that Algeria's foreign exchange reserves have decreased to 57 billion dollars from 62 billion dollars in January, while energy export revenues are expected to reach 24 billion dollars this year compared to 33 billion dollars in 2019.

He also stressed that "all doors are open to investors, including the doors of banks, but we want projects that create wealth, provide jobs and reduce imports."

Source (CNBC Arabic Website, Edited)



عجز ميزانية الكويت تجاوز الـ 46 مليار دولار

الاقتراض من صندوق الأجيال القادمة أو تسييل الأصول. وكشفت الوثيقة عن أنّ صندوق الاحتياطي العام كان يبلغ خمسة مليارات دينار في بداية السنة المالية الحالية وانخفض أربعة مليارات دينار في غضون 100 يوم. وتسعى الحكومة في الوقت الحالي للحصول على موافقة البرلمان على قانون يسمح لها باقتراض 20 مليار دينار على مدى 30 عاما. وأقد تم إدراج مشروع القانون، الذي رفضته اللجنة المالية والاقتصادية بالبرلمان، على جدول أعمال المجلس.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرّف)

■ Kuwait's Budget Deficit Exceeds \$46 Billion

A document issued by the General Investment Authority showed that Kuwait's public budget deficit during the fiscal year 2020/2021 increased to 14 billion dinars (46 billion dollars), in light of the economy suffering from the outbreak of the Coronavirus and weak oil prices. It is worth noting that previous estimates before the Corona crisis and the drop in oil prices expected the deficit to reach 7.7 billion dinars, as Kuwait's fiscal year begins on the first of April and ends on March 31st.

According to the document, the current cost of borrowing from local or international banks with an expected interest rate of between 2.5 and 3 percent will be cheaper than the cost of

أظهرت وثيقة صادرة عن الهيئة العامة للاستثمار، ارتفاع عجز ميزانية الكويت العامة في السنة المالية 2021\2020 إلى 14 مليار دينار (46 مليار دولار)، في ظل معاناة الاقتصاد من تفشي فيروس كورونا وضعف أسعار النفط. وكانت التقديرات السابقة قبل أزمة كورونا وهبوط أسعار النفط تتوقع أن يصل العجز إلى 7.7 مليارات دينار، حيث تبدأ السنة المالية للكويت في أول إبريل/ نيسان وتتنهي في 31 مارس/ آذار.

وبحسب الوثيقة فإنّ تكلفة الاقتراض حاليا من البنوك المحلية أو العالمية بفائدة متوقعة بين 2.5 وثلاثة في المئة ستكون أرخص من تكلفة السحب أو

withdrawing or borrowing from the Future Generations Fund or liquidating assets.

The document revealed that the General Reserve Fund amounted to five billion dinars at the beginning of the current fiscal year, and that it decreased by four billion dinars within 100 days. The government is currently seeking to obtain parliamentary approval for a law that allows it to borrow 20 billion dinars over 30 years. The bill, which was rejected by the Parliament's Financial and Economic Committee, was included on the Council's agenda.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)